

كلايد اند كو
CLYDE & CO

حكم محكمة التمييز بشأن ترجمة
بند التحكيم: ما يجب أن تعرفه

7 فبراير 2025

حكم محكمة التمييز بشأن ترجمة بند التحكيم: ما يجب أن تعرفه

أصدرت محكمة التمييز في دبي حكمًا حديثًا أكدت فيه سلطتها في تفسير نية الأطراف في شرط التحكيم المحرر باللغة الإنجليزية، متجاوزة ترجمة خاطئة إلى اللغة العربية. والأهم من ذلك، أكدت المحكمة أن اتفاق الأطراف على اللجوء إلى المحاكم لإصدار التدابير المؤقتة لا يُعدّ بأي حال من الأحوال تنازلًا عن اتفاق التحكيم.

بتاريخ 30 يوليو 2024، ألغت محكمة التمييز في دبي حكمًا صادرًا عن محكمة الاستئناف، والتي أخطأت في تفسير شرط التحكيم المتفق عليه بين الأطراف بالاستناد إلى ترجمة عربية غير صحيحة لهذا الشرط، الذي تم الاتفاق عليه أصلًا باللغة الإنجليزية.

حيث نصت الترجمة العربية لبند تسوية النزاعات على أن الأطراف يجب أن تلجأ إلى التحكيم لتسوية نزاعاتها، ولكنها قد تلجأ أيضًا إلى المحاكم للفصل في النزاع. وقد اعتبرت محكمة الاستئناف أن اتفاق الأطراف منح المحكمة اختصاص النظر في موضوع النزاع.

إلا أن محكمة التمييز من جانبها قد اعتمدت على النص الأصلي لشرط التحكيم المتفق عليه بين الأطراف، والذي نص على أن الأطراف يجب أن تلجأ حصريًا إلى التحكيم لتسوية نزاعاتها، ولكن يمكنها اللجوء إلى المحاكم المختصة فيما يتعلق بالإجراءات القضائية العاجلة أو التدابير المؤقتة.

ورأت محكمة التمييز أنه على الرغم من أن مفهومي "الإجراءات القضائية العاجلة" (grelief injunctive) "التدابير المؤقتة" (provisional remedies) هما من مفاهيم القانون العام (Law Common) ولا وجود لهما في القانون الإماراتي، إلا أن ترجمة الشرط يجب أن تراعي نية وإرادة الأطراف، والتي كانت تهدف إلى منح المحاكم سلطة إصدار التدابير الاحترازية أو المؤقتة فقط، وهي تدابير معترف بها بموجب القانون الإماراتي.

حكم محكمة التمييز بشأن ترجمة بند التحكيم: ما يجب أن تعرفه

وأكدت محكمة التمييز أن اتفاق الأطراف على اللجوء إلى المحاكم للحصول على إجراءات قضائية عاجلة أو تدابير مؤقتة لا يمنح المحاكم اختصاص النظر في موضوع النزاع.

وبذلك، أكدت محكمة التمييز على الحق الذي يمنحه القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2018 بشأن التحكيم (قانون التحكيم) للأطراف في طلب تدابير احترازية أو مؤقتة من المحاكم، سواء قبل بدء إجراءات التحكيم أو أثناءها. والأهم من ذلك، أكدت المحكمة أن اللجوء إلى هذه التدابير لا يشكل تنازلاً عن اتفاق التحكيم.

وفي توصلها إلى هذا الاستنتاج، شددت محكمة التمييز على أهمية الاعتماد على ترجمات عربية دقيقة لبنود تسوية النزاعات، بحيث تعكس النية الحقيقية للأطراف.



هشام السمرة

محام أول، دبي

+971 4 384 4630

hesham.elsamra@clydeco.com



شريف ماهر

شريك، القاهرة

+971 4 384 4352

sherif.maher@clydeco.ae

490

الشركاء

3,200

محامين

5,500

إجمالي الموظفين

3,200

المهنيون القانونيون

+60

المكاتب حول العالم*

www.clydeco.com

*تضم المكاتب المشتركة

كلايد أند كو إل إل بي هي شركة تضامن ذات مسؤولية محدودة مسجلة، في إنجلترا وويلز ومنظمة ومفوضة من قبل هيئة شئون المحامين.

© كلايد أند كو إل إل بي 2023